Dr. Eng.
Nader Riad

تقرير بشأن

الدور التأمينى المنشود لاتحاد شركات التأمين
كأحد أدوات التطور للدولة العصرية

إعداد

دكتور مهندس / نادر رياض

عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى وعضو أمانة السياسات

رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا

باتحاد الصناعات المصرية

أبريل ٢٠٠٨

مقدمة :

تعتبر الصناعة قاطرة النمو فى كل الدول سواء الدول الصناعية أو النامية منذ أن ظهرت الثورة الصناعة فى أوروبا وانتقلت منها إلى بقية دول العالم فى مختلف القارات بل أن الصناعة فى استطاعتها تحقيق معدلات نمو عالية ومتسارعه فى فترات زمنية أقصر نسبياً من غيرها فى سائر القطاعات الأخرى .

وإذا نظرنا إلى القطاع الصناعى كمنظومة شاملة يمتد ويتشابك مع غيره فى القطاعات الأخرى لظهرت قدرته على تغذية تلك القطاعات بمنتجاته والتأثير فيها. ولهذا فهو يعد أيضاً بجانب أنه قاطرة النمو فهو أيضاً عامل محدد لمستويات النمو التى يستطيع المجتمع الوصول إليها لتحقيق أهداف التنمية الخاصة به ، بجانب أن هذا القطاع له قدرته الخاصة على الاستفادة من تطبيقات الأبحاث العلمية والتطورات المستحدثة فى التكنولوجيا، وعلى إحداث تراكم فى ثروة المجتمع الرأسمالية ليستفيد بها الأجيال المتعاقبة.

ولا شك أن التحديث والتطوير يرتبطان بالتأمين ، وكلما زاد مستواهما زادت أهمية الارتباط بالتأمين بجميع أنواعه ، كما أن التأمين يعتبر دلاله ومؤشر قوى على درجة تقدم المجتمع بكافة قطاعاته خاصة الصناعية والخدمية المرتبطة به . ويجرى فى مصر الآن خطوات جادة للإصلاح الاقتصادى وقد أن الأوان لتوسيعها وتعميقها وربطها بقطاع التأمين.

لذا بات التأمين ضد جميع الأخطار هدف قومى ، كما أنه من الملاحظ أن المجتمع المدنى بمؤسساته يلعب دوراً هاماً ومحورياً فى المجتمعات المتقدمة للمحافظة على كيانها الاقتصادى والاجتماعى ، بينما مازال هذا الدور فى مصر محدود التأثير ولا يلبى الطموحات المعقودة عليه ، لذا بات من الضرورى تفعيل هذا الدور ليأخذ مكانه الطبيعى المفترض وجودة . وهذا يتطلب جهداً من الأطراف المعنية لنشر ثقافة التأمين والوعى بها خاصة فى القطاع الصناعى والخدمات المرتبطة به من خلال كافة مؤسسات المجتمع المدنى والربط العضوى بين الأهداف والنتائج المتوقعة التى تعود على المجتمع المصرى من آمان وسلامة واستقرار وتنميته بصورة شاملة .

الدور التأمينى المنشود لاتحاد شركات التأمين كأحد أدوات التطور للدولة العصرية

أولاً : دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن والأمان بالقطاع الصناعى وقطاع الخدمات (السيارات - المنشآت والمبانى)

ثانياً : دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن والأمان بالقطاع الصناعي والأنواع الأخرى من الخدمات (المصاعد-المعدات الميكانيكية المتحركة- الأوناش- أنظمة الإطفاء والإنذار الآلى)

ثالثا : دور قانون المرور فى تأمين الطرق شرايين الحياة للصناعة

أولاً: دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن والأمان بالقطاع الصناعى وقطاع الخدمات

(السيارات - المنشآت والمبانى)

كثر الحديث فى الدول العصرية وأيضا فى الدول التى تسعى للتحديث عما يسمى بالمجتمع المدنى ومؤسسات المجتمع المدنى وهى احدى الأدوات والركائز الأساسية للدولة العصرية إذا ما توفر لهذه المؤسسات القدرة على ممارسة دورها وتطوير هذا الدور ليتمشى دوماً مع احتياجات الدولة العصرية وهى متطورة وتسير جنباً إلى جنب مع المستجدات العالمية.

يقع فى مقدمة مؤسسات المجتمع المدنى التى تحتاجها الدولة العصرية اتحاد شركات التأمين الذى يمكن بل ويتحتم أن يقوم بدور فعال لتطوير القطاع التأمينى بالكامل باعتباره ممثلاً للمصلحة العامة ومتمتعاً بموقف الحيده الكاملة فى الخلافات التى قد تدور رحاها بين شركات التأمين وبعضها من جهة وبينها وبين عملائها من حاملى وثائق التأمين من جهة أخرى ، فهو فى هذه الحالة يكون خير ممثل لمصلحة المجتمع ولمصلحة المؤمن عليه وأيضا مصلحة شركة التأمين على حد السواء.

مثال ذلك عملية التأمين الجارية على السيارات فى مصر الآن والتي تبدأ بتأمين هزيل يسمي بالتأمين الإجبارى لا يمثل أى تغطية تأمينيه ذات فائدة للمجتمع إلا أنه يصاحبها بالتوازى ما يسمى بالفحص الفنى للسيارة والذى يوكل لمهندس المرور فى غيبة من معامل اختبار فنية تقرر بطريقة قابلة للقياس حالة السيارة من حيث الفرامل وانتظام تأثيرها على العجلات الأربع وكفاءة التأثير الفرملى وحالة الإطارات ذاتها ونوعياتها، ناهيك عن اتزان عجلة القيادة ومقدار البوش اللازم ، ونسبة العوادم الضارة المنبعثة من السيارة وحالة كهرباء السيارة بدءاً من البطارية وإنتهاءاً بالإشارات ومدى الأمان فى عدم حدوث أعطال

ناجمة عن عيوب فى النظام الكهربائى كثيراً ما يتفاجئ به السائق على الطريق فتتعطل السيارة والطريق معاً .

أولاً : دور التأمين فى الدولة العصرية :

لقد حرصت الدول المتقدمة ، وتلك الآخذة بنظام الدولة العصرية على أن تفرق بين دور الدولة وسلطاتها وحرصها على تنمية دور المشرع والمراقب والمنظم لانضباط ممارسات المجتمع سواء الإنتاجى أو الخدمى المعيشى وتركت الكثير من الأدوار التى تخرج عن ذلك لمنظمات المجتمع المدنى ذات العلاقة لتمارس دورها فى إطار من الحيدة المتوازنة والتى تتم تحت نظر الدولة ورقابتها.

ففى مجال التأمين على السيارات وما يتعلق بها من فحص فنى للمركبة ومتابعة لسجل السائق على السواء نجد أن كثير من الدول قد عهدت بهذا الدور لإتحاد شركات التأمين باعتبار أنها لا تتحيز لشركة تأمين دون أخرى كما أنها تمثل اتفاق عام للمصالح الذى يربط بين مصلحة صاحب السيارة وشركة التأمين والمواطن فى الشارع ، وسنعطى مثالين وهما النظام المتبع فى استراليا وألمانيا.

أ- النظام المتبع فى استراليا: تم السماح لإتحاد شركات التأمين أن ينشئ محطات فحص الأمن والمتانة المتعلقة بالسيارات وذلك بمقابل يحقق فائضاً معقولاً لاتحاد شركات التأمين مقابل شهادة يصدرها تسمى "صلاحية السيارة للتسيير لمدة عامان وصلاحيتها للتأمين عليها من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) حيث يتقدم صاحب السيارة بموجبها لإحدى شركات التأمين التى يختارها ليستصدر بوليصة التأمين والتى تخضع قيمتها لأحد الفئات الثلاث (أ) أو (ب) أو (ج) فتنخفض قيمة البوليصة إذا كانت من الفئة (أ) أى أن السيارة فى حالة فنية ممتازة ، وترتفع قيمة البوليصة إذا كانت الشهادة من الفئة (ب) باعتبار ان الحالة الفنية للسيارة مستواها جيد مرتفع ، وتزداد القيمة ارتفاعاً إذا كانت حالة السيارة من فئة (ج) أى مستواها

جيد منخفض . ويلاحظ هنا فى جميع الحالات ان حالة السيارة جيدة وليست مقبولة فقط والفرق فى ارتفاع درجة الجودة.

كما تعتبر حالات صلاحية التأمين بمستوى (ج) منسحبة أيضاً على التصاريح المؤقتة مثل السيارات التى لا تطابق تماماً النظام المعمول به مثل عجلة القيادة فى المكان المخالف أو قراءات العداد بالميل / ساعة بدلاً من الكيلو متر / ساعة إلى كافة الاشتراطات الأخرى حيث يصدر التصريح بصفة مؤقتة تلتزم بمدته شركة التأمين مع رفع قيمة التأمين تباعاً مع كل تجديد للسير إلى أن يمتنع إصدار مثل هذه التصاريح بعد انقضاء عامين على سبيل المثال ، وينسحب هذا أيضاً على تسيير السيارات المؤقت على تلك التى لها قيمة أثرية وتحتاج فى تحركاتها المحدودة للانتقال من مكان لآخر وتسمى السيارات الأثرية أو Old Timer.

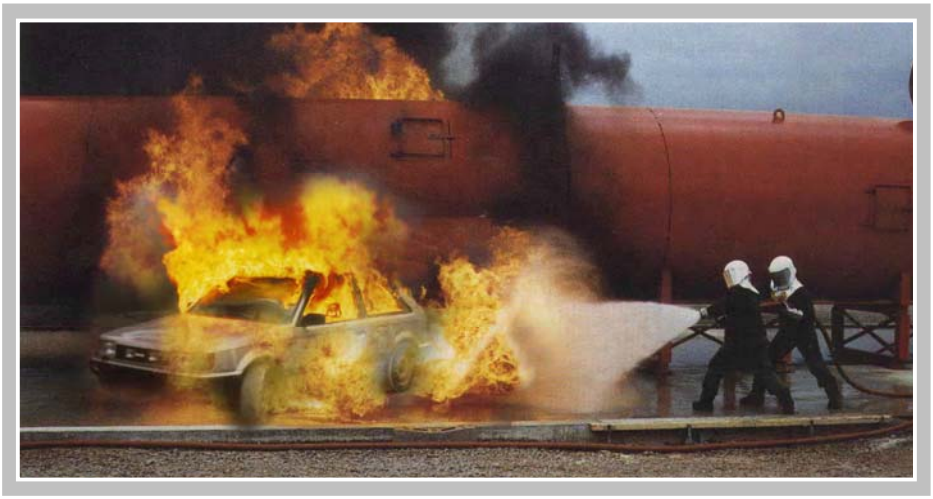

ومن المفهوم أن امتناع اتحاد شركات التأمين عن إصدار شهادة الصلاحية للتأمين على السيارة من أى من الفئات (أ) ، (ب) ، (ج) يعنى عدم صلاحيتها للسير الآمن على الطرق وبالتالى لا تستطيع أى شركة تأمين استصدار بوليصة تأمين لها ، الأمر الذى لا تستطيع إزاءه إدارات المرور إصدار رخصة سير للسيارة فى غيبة بوليصة تأمين سارية ، وهو الأمر الذى

ينأى بجهة الإدارة عن مغبة الاختلاف مع أصحاب السيارات حول نتائج الفحص الفنى وما يثار حوله عادة من جدل لا يخلو من الصخب واللجوء إلى وساطة الوسطاء.

هذا الأمر فى حد ذاته يوفر على الدولة وإدارات المرور عبء الفحص الفنى واستقدام معدات عالية الكلفة غير متوفرة حالياً وتعيين أفراد فنيين تتحمل خزانة الدولة أعباءهم دون مبرر أو جدوى اقتصادية.

ومن عجب أن إدارة المرور المركزى تمد اتحاد شركات التأمين بقاعدة بيانات حديثة تصلها على شبكة الحاسب الآلى الخاص بها توضح موقف المخالفات التى تقيد على السائقين والغرامات والعقوبات التى تصدر فى حقهم ، وبذا فان رخصة القيادة تخضع أيضاً للتأمين على صاحبها ضد الأخطاء والأخطار التى يرتكبها فى حق الآخرين فتصدر فئات الصلاحية للتأمين على قائد السيارة من الفئات (أ) أو (ب) أو (ج) حيث تقل قيمة بوليصة التأمين على الفئة (أ) باعتبارها الأكثر التزاماً والأقل مخالفة ، أما الفئة (ج) فتكون الأعلى قيمة من ناحية السعر وتصدر للمبتدئين وأولئك الذين تكثر مخالفاتهم المرورية وقد تعدل للمبتدئين فئتهم لتصبح (ب) بعد مضى سنتين من القيادة النظيفة الخالية من المخالفات الجسيمة، وفى حالة تكرار الحوادث أو مخالفات السرعة والمخالفات التى تتسم بالنذق والتهور ، فقد ترى إدارة المرور منع إصدار رخصة القيادة له لفترة محدودة أو دائمة أو تحيله للاختبار النفسى ليصدر فى ضوئه ما تراه من قرارات سواء بذاتها أو فى ضوء حكم قضائى يسجل على قاعدة البيانات بالكمبيوتر فيلتزم به اتحاد شركات التأمين فتمتنع عن إصدار شهادة صالح للتأمين عليه . أى أن آلية التصريح من عدمه وتحديد الفئة السعريه التى تطبق على طالب الترخيص تكون مهمة اتحاد شركات التأمين فى ضوء درجة المخاطر وذلك دون أن تغفل الجانب الإشرافى والرقابى للدولة ممثلة فى أجهزتها والتى تنحصر فى حالتنا هذه فى إدارة المرور المركزى وأحكام القضاء.

ب- النظام المتبع فى ألمانيا كمثال لدول الاتحاد الأوربى:

أن اتحاد شركات التأمين الألمانية كمثال لما هو مطبق فى الاتحاد الأوروبى فنجد أنه يصدر أيضاً سجلاً بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات - مواسير - وصلات - كابلات - حساسات حرارة ودخان أو أجهزة إطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والأصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتمحيص مستندى يسبق القيد فى السجلات ، فنجد أن سجل المنتجات المعتمدة الصادر عن اتحاد شركات التأمين الألمانية (VdS) لعام ٢٠٠٧ يقع من ٧٠٢ صفحة ويسمى الكتاب الأزرق وهو أمر يعاد إصداره كل عام فى صورة محدثة تخضع للإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.

ثانياً الوضع فى مصر :

ونحن الآن فى مصر مهيئون أكثر من أى وقت مضي لتزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدي السيارات والأحكام التي تصدر ضدهم - وهو ما يسهم في تخفيف العبء علي إدارة المرور - لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات حكومة الدكتور احمد نظيف .

ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠% عما كانت عليه قبل تطبيق القانون ، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدنى المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك.

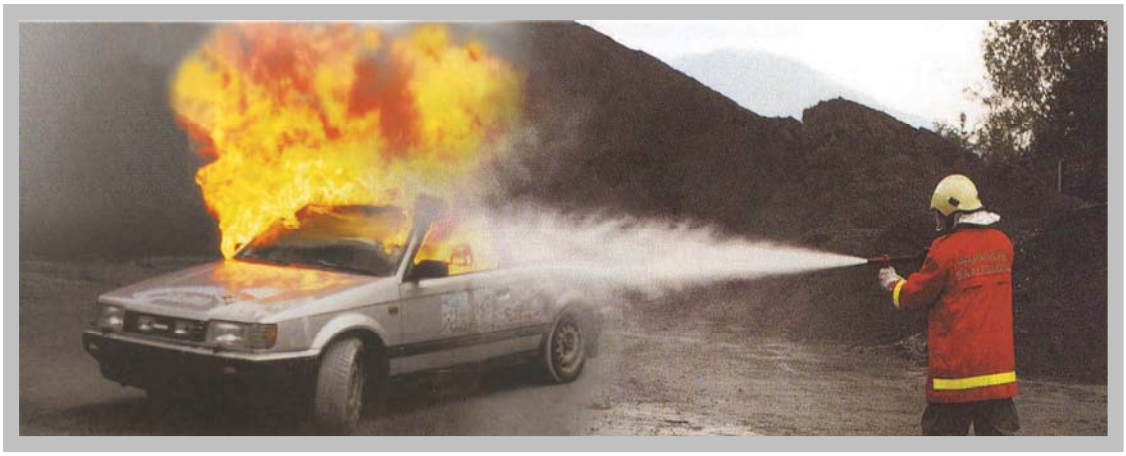

تدارك حرائق السيارات فى أولها عن طريق تكاتف صاحب السيارة مع السيارات العابرة يجنب إدارات الإطفاء جهداً كبيراً

أما إذا انتقلنا إلى موضوع التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق وهو مجال واسع التخصص والمحتوى والذى يتطلب خبراء ومتخصصين يعتبر اتحاد شركات التأمين الأقدر على تصنيفهم وقيدهم فى سجلات حسب تخصصاتهم كل فى مجاله ليرجع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وذلك بما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للأكواد التى تحكمها ، وذلك بمقابل يتمشى مع حجم كل مهمة والجهد الفنى المبذول وتنسحب هذه المهام على مراجعة تصميمات شبكات الإنذار والإطفاء وخطط الإطفاء والإخلاء وتوفير وسائل الأمان بل ويتعدى هذا إلى متابعة أعمال التركيب وكذا التفتيش الدورى عليها كلما طلب ذلك .

وسائل الإطفاء متعددة طبقاً لأنواع الحرائق

مما سبق يتضح أنه كم يعوذنا فى مصر أن نرى مثل هذه الأنظمة المطبقة فى الدول المتقدمة العصرية والتى سبق الإشارة إليها مطبقة لدينا متضمناً كافة الخبرات التخصصية من خبراء الإطفاء والدفاع المدنى والأنظمة وهندسة الأنظمة الهيدروليكية حفاظاً على ثروتنا البشرية من هذه الفئة المتخصصة النادرة من التشتت والتناقص وإتاحة للمجتمع بكل أنشطته الاستفادة من علمها وخبرتها.

الحفاظ على الرجال هو الهدف الأسمى فى مواجهة كل حريق
وأدوات الوقاية تكتمل بها جسارة الرجال

ثانياً: دور اتحاد شركات التأمين فى تحقيق الأمن والأمان بالقطاع الصناعى وأنواع أخرى من الخدمات

(المصاعد - المعدات الميكانيكية المتحركة - الأوناش - أنظمة الإطفاء والإنذار الآلى)

وتختلف فيما بينها فى طبيعة تكوينها ونشاط عملها كأنواع من الخدمات المميزة ولكنها تتفق فى وجود القواعد التأمينية الكفيلة بتحقيق الغرض:

١- المصاعد :

لا شك أن تركيب وتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية يكتنفه فى الوقت الحالى الكثير من الفوضى والتضارب جعل من استعمال المصاعد فى أغلب الأحوال مخاطره غير محسوبة العواقب غير خافية على جهة الإدارة ويراها المواطن المستنير ويتغاضى عن خطرها الماثل فى معظم الأحوال لمقتضيات الضرورة، ومن هنا يبرز دور اتحاد شركات التأمين فى دوره المنشود والمُلح إذ أنه الأقدر فى جميع الأحوال بماله من خبراء يمكن زيادة عددهم بالقدر الكافي وقيدهم فى سجلات خبراء المصاعد ليعتمدوا التصميم من البداية ويختبروا معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة والكافية قبل إصدار شهادة صلاحية التأمين على المصعد لفترة محددة ولتكن سنتين قابلة للتجديد باستيفاء شروطها وذلك من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) بعد التحقق من وجود عقد صيانة مبرم مع شركة ذات التزام يمكن الاطمئنان إليه مع إنشاء سجل رسمى لقيد هذه الشركات سواء كانت صانعة للمصاعد أو مركبة لها أو تلك التى تقوم بصيانتها والمستوفاة لشروط القيد.

وفى ضوء توافر تقرير الصلاحية الفنية المستوفاة لشروط قبول التأمين على الصاعدة وكذا إصدار بوليصة التأمين السارية يمكن لجهة الإدارة المحلية إصدار الترخيص سارياً للفترة المحددة دون الحاجة للتخوف أو تعطيل المصالح إستيفاءًا لإجراءات فنية أخرى .

ويلزم فى هذه الحالة تركيب شهادة الصلاحية أو ملصق صادر من جهة التأمين داخل المصعد ليطمئن مستعملوه لاستيفاء هذا المصعد للشروط الفنية والإلمام بتاريخ انتهاء الصلاحية.

٢- المعدات الميكانيكية المتحركة:

هذا الأمر ينسحب أيضاً على جانب من الاستعمالات الصناعية والإنشائية الهامة والتي تندرج تحتها المعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق وتعبيدها والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع والتى على كثرتها تعمل دون ترخيص أو حتى لوحات معدنية تمكن من تمييزها والذكرى لازالت تذكر الونش الذي اختفى ولم يظهر له اثر وهو الأمر الذي ما كان له أن يحدث لو كان لهذه المعدة ترخيص بالسير وتحمل لوحات معدنية يجدد سريانها دوريا .

المعدات الثقيلة ألا يحتاج سيرها فى الشارع إلى تصريح عمل ولوحات معدنية تميزها ؟

كما ينسحب الأمر نفسه على معدات المصانع من روافع وأوناش سواء كانت علوية أو برجيه أو أوناش شوكه حتى وأن كانت تعمل داخل نطاق المصانع ومواقع العمل ويفترض أنها لا ترتاد الشوارع أو الطرق العامة إلا أن حماية منطقة العمل بالمصانع ومواقع الإنشاءات يستلزم دون تهاون إصدار تراخيص لها بالعمل تجدد فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين لتصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين عليها من فئة (أ) أو (ب) أو (ج) أو أيضاً حجب الشهادة عنها بصورة مؤقتة أو دائمة حسب حالتها الفنية واستيفاءها لعناصر الأمن والأمان .

ألا تحتاج الأوناش لمراجعة فنية يتحقق فيها أمان الاستخدام ؟

٣- تشغيل المراجل والغلايات والعائمات :

يتشابه هذا الأمر مع مجال هام يتصل بالصناعة ألا وهو تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات ، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفنى

والموافقة علي إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمى.

كثيراً ما تتحول ألسنة النار إلى وحش كاسر

٤- المنشآت والمرافق والمبانى السكنية العامة والخاصة:

لو أردنا أن نأخذ الحل كاملاً دون استبقاء أجزاء منه فلنا أسوة بالقوانين المطبقة بدول الإتحاد الأوروبي وغيره فى دول أخرى وحتى قبل قيامه فى دول مثل ألمانيا -البرتغال – رومانيا- الدول الاسكندينافية- أيسلندا - بلجيكا-كوريا- الأرجنتين - زائير وكثير من الدول العربية التي ألزمت بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المباني الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز بجانب متانة المباني ذاتها وصلاحيتها للسكنى المأمونة ويمكن فى هذا

الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية، وهو أمر محدود الكلفة عام الفائدة من شأنه تنمية النشاط التأميني الوطني ويسمح له أن يؤدى دوره الوطني فى إطار من المنافسة المشروعة لتقديم الأوعية التأمينية ذات القدرة التنافسية كما يكفل للدولة الارتقاء بمبانيها ومنشآتها على مختلف الأصعدة والبدء بنفسها فى تطبيق منظومة الأمن والأمان اللازمة للدولة العصرية ويكفل للمواطن الإحساس بتلك المنظومة والمشاركة فيها فاعلاً لها ومستفيداً منها.

٥- أنظمة الإنذار والإطفاء الآلى

مثال آخر لا يقل أهمية عن دور اتحاد شركات التأمين الذي يرتبط بالفحص الفني وإعطاء شهادة الصلاحية للتأمين عليه لفترة ما وذلك في مجال فحص واختيار أنظمة الإنذار والإطفاء الآلى، حيث أن الاتحاد هو اقدر على توفير إمكانية الفحص الفني بالإضافة إلي إمكانية إدارته لسجلات ترتبط بالتصريح لمزاولة المهنة للشركات القائمة بأعمال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلي وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال وفي إصداره لتلك القوائم السنوية من واقع هذه السجلات

للموردين المسجلين لديه توجيه للعملاء المتعاملين بالاعتماد على هذه الأنظمة والأمر ينسحب أيضا على جهات التركيب والصيانة لها على السواء ، وهو أمر مطبق في جميع الدول الأوروبية وبعض الدول العربية أيضا .

دور اتحاد شركات التأمين :

لعلنا الآن ونحن بصدد تعديل قانون التأمين وإفراد بنود تعنى بالمسئولية المدنية قبل الغير ننظر فى البنود التكميلية لتطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة تلك الأنشطة بمقابل عادل يكفى لها تحقيق فائض عن نشاطها تستثمره فى تطوير هذا النشاط واقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختبار الفني التخصصي ونشرها فى أرجاء الوطن بحيث تتكامل مع أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات فتنقل بذلك خدماتها لجهات تعانى من نقص شديد فى هذه الخدمات أكثر من غيرها.

إن هذا الأمر وغيره من الأمور من الواجبات الضرورية لانضباط الممارسات الفنية والتى توصف بها مجتمعاتنا بالقصور الشديد وذلك علي حساب المواطن سواء كان ساكناً أو زائراً أو متردداً على مبنى ، وللعجب الشديد فان هذه الحلول لن تكلف الخزانة العامة للدولة شيئاً على الإطلاق وتغطي أعباءها ذاتيا فى البداية من اتحاد شركات التأمين ينفق منه عائد النشاط على التوسع في نشر خدماته في أرجاء الدولة محققة فائضاً ملموسا، في نفس الوقت مع تكامل هذه الأهداف مع سيادة الدولة في تحقيق الانضباط للقطاع الصناعى وقطاع الإسكان شاملا المرافق والنقل على الطرق سواء للمعدات أو الأفراد ناشرا الأمن والأمان المنشود.

ثالثاً : دور قانون المرور فى تأمين الطرق شرايين الحياة للصناعة

تتجه الدولة حاليا إلى إصدار قانون المرور الجديد ليتمشى مع المستجدات التى باتت ضرورية لمسايرة العصر واحتياجاته فى وقت ارتفعت فيه معدلات الحوادث التى يراق فيها دماء الأبرياء على الطريق.

وهنا لابد أن نذكر بالتقدير لوزارة الداخلية دورها الرائد فى العمل على تحديث القوانين ذات العلاقة بعملها ومنه قانون المرور الذى تناولته بالتحديث المستمر عبر السنوات الخمسة عشر الماضية وذلك حرصاً منها على التطوير المستمر واستيفاء الحاجة لذلك من ناحية ، والحرص على العمل فى إطار من القانون والشرعية من الناحية الأخرى.

والأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتى على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل. ونقل البضائع وانتظام الإمداد بها يشكل أحد المدخلات الرئيسية فى المنظومة الصناعية. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلبا على جودة المنقولات وانتظام الإمداد بها سواء كانت مواد خام ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيراداً وتوزيعاً وتصديراً وهو الأمر الذى يعترضه فى الاتجاه المعاكس أى معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التى قد تقع عليه.

هذا الأمر الحيوى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المروري الذى يوفره ويضمنه قانون المرور فى صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسئولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها أهداف قومية عليا يحرص على استيفاءها قانون المرور المنشود.

حمولات النقل ذات الأبعاد الضخمة والغير تقليدية يجب أن تغطى تأمينياً خلال الرحلة وأن ترافقها دورية مرورية
أما الحاويات فيجب ألا يسمح بنقلها إلا على ناقلات خاصة بنقل الحاويات يرخص لها بهذه الصفة

أثر قانون المرور فى تخفيض الأخطار :

لا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠% مما كانت عليه قبل تطبيق القانون ، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدني المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك إذ أن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح فى دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة .

لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقاً لطبيعة نشاطها التخصصى إذ أن هذا يعد مطلبا ملحاً وضرورياً لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للأخطار والحوادث والتلوث البيئي من ناحية وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى . وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعياً كالآتى :

أولاً: نقل الحاويات ٢٠ قدم مكعب ، ٤٠ قدم مكعب:

مما لاشك فيه أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنيا سليما ومن ثم انتفاء وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ أنه كثيرا ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو الفرملة لتهشم الكابينة ومن بداخلها .. هذا بخلاف ما يترتب علي ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق وإهدار للوقت والجهد والمال.

وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعى لسيارات تجهز خصيصا وتميز لنقل تلك الحاويات. ولا يعوق ذلك خدمة تلك السيارات في النقل العادي حيث يمكن النقل داخل الحاويات التي تحملها والتي يتوفر لها درجة جيده من الحماية خاصة لما لها من إحكام الغلق.

ويمكن أيضا إصدار تراخيص نوعيه لحاملات الحاويات من سيارات نقل رفعا لكفاءة هذه النوعية من خدمات النقل وحظر نقل تلك الحاويات علي ظهر غيرها من سيارات النقل العادية.

ثانيا: تداول ونقل السوائل والغازات فى فناطيس :

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب فى المنحنيات نظراً لارتفاع مركز الثقل بها.

لذا يجب الترخيص للناقلات ذات الفنطاس برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفنطاس على الشاسيه مباشرة طبقاً للاشتراطات الفنية لذلك .

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقا لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ علي جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية، واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخري.

ومن هذا المنظور يمكن تقسيم السوائل والغازات إلى ثلاثة نوعيات كما يلى:-

(أ) سوائل وغازات مأمونة أو منخفضة الخطورة:-

وهى التى لا تنجم عنها خطورة عالية مثل المياه والغازات الخاملة المعبأة تحت ضغوط منخفضة

(ب) سوائل وغازات متوسطة الخطورة:-

وهى التى ينجم عنها خطورة من الدرجة المتوسطة مثل بعض الكيماويات والغازات الخاملة.

(ج) سوائل وغازات شديدة الخطورة:

وهى التى ينجم عنها خطورة شديدة مثل المواد البترولية والغازات السامة مثل غاز الكلور والصودا الكاوية وغيرها من الغازات الأخرى شديدة السمية والغازات المعبأة تحت ضغوط عالية مثل الأكسجين المسال والنتروجين المسال.

وكلنا نذكر حادث الانسكاب البترولى من سيارة غير مجهزة حاملة للبنزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة التى دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه الترعة وضخه إلى خارج المجرى المائى وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبئا بيئيا تم ثل فى موت جانب من الأسماك وتأثر الزراعات جزئيا فى هذه المنطقة خلال الموسم الزراعى.

ويمكن نقل أسطوانات الكلور ومثيلاتها فى الخطورة والمعبأة في عبوات أصغر من عبوة خزان كامل (خزان السيارة النقل) وذلك بوضع تلك العبوات داخل حاوية محكمة الغلق وتثبيتها بإحكام داخل الحاوية. ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل (أو المهلة الزمنية المحددة للنقل) ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة فى توقيتها بعد إنهائها وتغطى الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل .

ثالثا: نقل المواد المشعة:

من الأهمية بمكان نقل تلك المواد فى سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة، ويتم كل نقل بتر خيص خاص محدد وقد يتطلب الأمر النظر فى درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضاً متابعة إجراءات التسليم والتسلم .

رابعاً : التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعاً فى وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمى العمل على طريق ما سواء كان أتوبيس أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل ويحذرون بعضهم بعضاً بعلامات ضوئية بحيث يخفضون سرعتهم عندها ويطلقون السرعة فيما عداها.

لذا فقد ألزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه البعض بالصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التى ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة أو على شريط يمكن لكمين التفتيش على الطريق أن يطلع عليه بضغطة زرار ليتحقق من سرعات السيارة خلال مسار السيارة بغض النظر عن موقع الكمين ، وهو الأمر الذى من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط فى سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضاً فى كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذى يؤدى ما سبق من وظائف بالإضافة أن على السائق أن يدخل كارت ممغنط خاص به حتى يمكن تشغيل السيارة ، هذا الكارت يحدد اسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بألا يتعدى عمل السائق فترة ثمان ساعات متصلة حرصاً على مستوى اليقظة والكفاءة والتى تقل عادة إذا تعدت فترة العمل ثمان ساعات متصلة.

خامساً : محددات السرعة :

رغم أن هناك اتجاه لتركيب محددات للسرعة فى بعض الأتوبيسات السياحية تحجيماً للسائقين عن تعدى سرعة ٨٠كم/ساعة وفى قول آخر ٥٠ كم / ساعة ، ورغم الوجاهة النسبية لهذا الاتجاه إلا أن كثير من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافاً للاتجاه العام حالياً ، إذ أن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات فى حالات تخطى السيارة التي أمامها وذلك لفترة وجيزة أو وهو الأمر الأكثر خطورة فى حالة الاضطرار لتجاوز السرعة تفاديا لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابى أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها أو فى حالة مرضية كأزمة قلبية أو حالة وَضع ، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة فى هذا الحالة.

أخيـــراً

ومما تقدم ، فإن الأمر لم يعد موضع جدل فى أن تطوير دور إتحاد شركات التأمين أصبح ضرورة ملحة وتشتد الحاجة الآن وأكثر من أى وقت مضى أن يمد دوره لتغطية أوجه القصور فى انضباط القطاع الصناعى والمهنى وتحجيم الأخطار ، بل أن غياب هذا الدور من شأنه إضعاف مسيرة التطور فى وقت هى فى أشد ما تكون احتياجاً للانضباط فى أكمل صورة لتتأهل لأداء دورها القومى المنشود.

التوصيـات

أولاً : مد دور إتحاد شركات التأمين لتغطية أوجه القصور فى انضباط شارع الخدمات والقطاع الصناعى وذلك كالآتى:

١- تزويد اتحاد شركات التأمين بصورة فورية بالبيانات الالكترونية الخاصة بالمخالفات المرورية فور حدوثها المرتبطة بقائدى السيارات والأحكام التي تصدر ضدهم - وهو ما يسهم في تخفيف العبء علي إدارة المرور - لاسيما بعد أن دخل نظام الحكومة الالكترونية فى أولى أولويات حكومة الدكتور احمد نظيف.

٢- قيام اتحاد شركات التأمين بإصدار سجلاً بالمصانع التى ينطبق إنتاجها مع المواصفات القياسية المعتمدة سواء من رشاشات - مواسير - وصلات - كابلات - حساسات حرارة ودخان أو أجهزة إطفاء وأنظمة تلقائية بحيث يذكر اسم المصنع والأصناف المعتمدة لديه نتيجة لفحص وتمحيص مستندى يسبق القيد

فى السجلات على أن يحدث السجل سنوياً بالإضافة والحذف حسب المقتضيات والمتغيرات.

٣- قيام اتحاد شركات التأمين بتصنيف وقيد الخبراء والمتخصصين فى مجال التأمين على المنشآت والمصانع والفنادق من أخطار الحريق كل فى مجاله للرجوع إليهم فى كل ما يتعلق بمناحى التأمين على أخطار الحرائق وبما يتناسب مع نوعية الخطر تطبيقاً للاكواد التى تحكمها.

ثانياً : قيام اتحاد شركات التأمين بتنظيم آلية التغطية التأمينية لأنشطة النقل باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً كمنتجات كاملة الصنع وذلك من خلال :

١- اعتماد تصميم واختبار معدات التشغيل والتحكم ووسائل الأمان اللازمة لتشغيل المصاعد بالعمارات السكنية وأيضاً الصناعية.

٢- إصدار تراخيص عمل للمعدات الهندسية الثقيلة من معدات رصف الطرق والكراكات والأوناش السائرة فى الشوارع وكذا معدات المصانع من روافع وأوناش ، على أن يتم تجديد ذلك الترخيص فى ضوء الفحص والاختبار من جانب اتحاد شركات التأمين ليصدر إثر ذلك شهادة الصلاحية بالتأمين.

٣- تقنين التعامل مع نظام التصريح بتشغيل المراجل والغلايات البخارية والسفن البحرية والبواخر النهرية وكل أنواع العائمات ، فلا يتم التصريح بتشغيلها أو دخولها فى نطاق الاستعمال إلا بعد إتمام إجراءات الفحص الفنى والموافقة على إصدار بوليصة تأمين عليها بمعرفة اتحاد شركات التأمين الذي له أن يعتمد أيضا تصاريح الجهات والهيئات المعنية كل فى تخصصها الرسمى.

٤- الإلـزام بالتـأمين علـى المنـشآت الحكوميـة و التعليميـة مـن مـدارس ومعاهـد وجامعـات والمبـاني والمنـشآت الحكوميـة وكافـة المبـانى الـصناعية والمنـشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزاميـة طبقـا لمـا تحملـه مـن الأخطـار ومعدلات تـصاعدها مـن أحمـال حراريـة ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز ويمكن فـى هذا الـشأن تطوير وثيقـة حمايـة الأسرة ومـسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التـأمين المصرية حيث أنهـا تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية،

٥- قيام اتحاد شركات التـأمين بتـوفير إمكانيـة الفحص الفنـى بالإضـافة إلـي إمكانيـة إدارتـه لـسجلات تـرتبط بالتـصريح لمزاولـة المهنـة للـشركات القائمـة بأعمـال التركيب وأيضا التوريد لمعدات الإنذار والإطفاء الآلى وعليه تقع مهمة الإضافة كل عام لاسيما الموردين المعتمدين وحذف المخالف منهم تبعاً للأحوال.

ثالثاً : تأكيد دور اتحاد شركات التأمين بقانون المرور الجديد فى تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل وعلى وجه الخصوص :

١- إصدار تـرخيص لـسيارات نقل الحاويـات ٢٠ قدم مكعب ، ٤٠ قدم مكعب علـى سيارات نقل تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها تـراخيص نوعيـة خاصـة على أن تغطى تأمينيا.

٢- إصدار تـرخيص نـوعى لـسيارات النقل والتـى يخـضع تجهيزهـا لدرجـة خطـورة المواد المنقولة ، وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة تـوفر هذه الخدمات بأجر وتمنع سيرها فى غيبة التأمين الشرطى والمرورى.

٣- إلزام سيارات النقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب ما أتفق على تسميته بالصندوق الأسود والذى يسجل كتابة سرعات السيارة خلال رحلتها وقد نزيد عن هذا فنطالب بالجهاز الأكثر تطوراً والذى يحدد اسم السائق عن طريق كارت خاص به يدخله إلى الجهاز.

٤- مراجعة عوامل الأمان اللازمة فى التجهيزات الهندسية للسيارات وتوافر شروط المتانة والأنوار ، وكذا عوامل الأمان اللازمة فى التحميل والنقل والتفريغ.

٥- الحرص على توافر الاحتياطات الفنية اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ .

٦- ضرورة مراعاة الحالات التى تتطلب الترخيص باشتراطات مرورية خاصة لتنفيذ مهام نقل محددة بمسارات وتوقيتات محددة وبإجراءات أمنية مشددة يتم تحديدها ، على أن تخضع تلك السيارات وتجهيزاتها للفحص الفنى الدقيق قبل الترخيص وعند تجديد الترخيص وكذا للتفتيش الفنى المفاجئ ، ولا شك أن فى الحفاظ على جودة المواد المنقولة سواء أكانت خامات ومستلزمات إنتاج أو منتجات مصدرة أو مستوردة ، ويعمل فى الوقت ذاته على تأمين عناصر الأمن والسلامة وعدم تلوث البيئة ويجنب حدوث الكوارث والأعطال على الطرق .

بقى أن نشير إلى ضرورة تطوير دور اتحاد شركات التأمين ليصبح مؤسسة هادفة لممارسة تلك الأنشطة بمقابل عادل يكفى لها تحقيق فائض عن نشاطها تستثمره فى تطوير هذا النشاط واقتناء المعامل ووسائل الفحص والاختبار الفني التخصصي ونشرها فى أرجاء الوطن بحيث تتكامل مع أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات فتنقل بذلك خدماتها لجهات تعانى من نقص شديد فى هذه الخدمات أكثر من غيرها.

دكتور مهندس / نادر رياض